

الطريق على الحامي من حيث انه نزل على ذلك كثرة المساجير في سبيل العسير على النكاح
لوجود الامن بالكنزة المذكورة / اما طريق الى الجني ان احد الوعا لا يتصل فيمن التطوع بل
احد الوعا الضمان فممن التعتف ايضا / ولم احد الوعا الجني احد الوعا اللذيح وانما احد الوعا
عز الوعا الكونه اذ لم يجمع فيكون هذا اربابا شتى فالما نص ونولم والوعا اي وركب الوعا
لثواب الوعا لان ثواب اللذيح اتم وازاد برك الوعا الموعوبه وهما الظاهر اذ كان به عدم يقول
اللام غير لظان الاطلاق غير ثواب الوعا والموعوبه بغير ال بركه وبعه والمواد باحد الوعا الضمان
ثوابه ولو كان الوعا الضمان لا يجرى به بغيره فيحصل من ثوابه فصوله وتضرع له تعالى و
متعلقه وهو مطلوب لا يجرى له اتم وبعه بركه ثوابه خصوصه في ثوابه اما صفة اهل اللذيح
اي صفة ضرره به المومون له او بغيره ودم الايرون ليست هبة ثوابه لثانته انه لا
يفع رضاعه والنظر بانها لا يجرى اذا دخل الى الوعا يظهر انه منضمك استنصر الا للبطانيه بل
خول المحرم والرخول به حرمة الحج المومون فانه الرخول بالنيبه مظاهر بعبادته ان الارحام ليس
نفس النبيه فلذا استشكل عوا الدين محرمته وابطل كون التسمية بغيره وتبينها اي وهو
دكن وكونها النبيه بانها بشرط الحج اي غير خاتمته والاحرام داخل في ذلك لانها حال احوال يورث
بالرخول باحد النسبين المشروعه احوال التمسك بغيره ان ينعقد ذلك غير محرر وهو باطل
وان ارباب الرخول بالاتصاف باحد النسبين يبرهان بالاتصاف بالغير غير ذلك الشيء كعبه والا
جزء من احد النسبين مع قول اي قان النبيه ومولم كان قوله ادخلت الكا والنعقد
وانظر تعريفه لاي حرمة به اربابته بقوله صفة حكمية لموضوعها حرمة مفردات الاطبي
مطلقا وانما التفت والطيب وليس الحظر والهدم بغير ضرورة وانظر بما جزمه فاقولت
هنا فالصفة الوطيه وهو مقاب العمل بالالف واللام ومع يفهم مثل الجمع وهو اذ صرحت
لعمل رايه ذلك نزلها صرح بها بربل الاستكلاء الكرم حطلق اي ا جميع الى الالات كذا
وبها را سمر او جهرا كان بافعال الحج او غيرهما ونولم وانما التفت عطف على المضاف
اليه والطيب كذا ذكر وليس المحظوظة كذا ومراده بالصير الاصطلاح لا المذ الصير لانه
اذا كان غيره صير ادره ولم يكن حاصله لا يستطه ملكه عنه واهار اي ان الصير المطلق
لعب على صير البرقت اطلاقا بغيره ونولم بغير ضرورة راجع لاربيته ونولم لا يتصل بما يصح
صحة للصحة اذ حال وازاد ذلك للمعروف بين هاذو الصفة وغيرها الاخر وغيره ما يبطل
بمعنى

ف

بمعنى كاحرام الصلاة واحرام الائتلاف واحرام الصوم ومراده بالاطلاق قطعها
اي لا ينفذ قطعها بحصول مفردتها وان كان للمفرد ما يفسد الحج كالوطي اما ذكره
من ثم عليه على المشهور وقيل منتهاه عشر الحج وقيل ايام التشريق وبادرة
الحلما واعتبار اخره نطق الزيادة في الاضافة اذ اخر الحج وفي المشهور بالبلد
الاذ اخره المحرم وبعه مع ذلك مساهمة اجاب للفاة بقوله الحج متعلق الضمير
الغايب عن الاحرام على القول بصحة التعلق بصحير المصور ونحوه كذا المحرم جزو فانه
لعب ومغلوب معالي ووقف الاحرام وبغيره اعمال الحج من الزمان وغيره المخطوب انما هي
بمعنى شرعا اشهر الاحرام لا تتسمه فيه ولا يجوز دليله لكس عمل العوفون بقره
و الواد لا ليس بعد نولم والواد قد ترف مع ما عطفته والاشهر من انه يعقود
بل ما حكم الضمير فو ان لا يعقد الحج اشهر مظهره ان رهنه اشهر مظهره ان اوله
دوا اشهره جاز ان الاحرام بالحج اهل فضية ذلك انه لو ادره بالظهور قبل فتمت
فيلعب عطف على الضمير فصل يحصل ان ذلك بجزء مع انه لا يجرى ويرد ايضا ان النبيه من حقة
الصلاة وجزء من اجزائها طول قد تمت النبيه لتفرد بعض العبادة جمع قضاء البطلان
مع ان مقتضاها الاصل الفحة فتمت لانه العبارة تدبر بقوله يجب التصام باعمالها
اي ولا يسخ الاحرام بها فبما وفتنها ومع كراهته لانه من اعمال الحج وهو للنبيه عيب الم
التسوي متين للمعنى بغيره الرادوي وهو المظهر كالتد بعض النبيه لانه من اعمال
الحجته ومنصلها الوعة فمخرج الاحرام اي اي وقت الحج ان يكون الوقت
ظرفا للوقف والايه يوجب بان الطريقة غير مرادة والكلام مبنية على التمسك وكان
فالوقف الاحرام للمعصرة اي وقت كانه ان يتلوا ليعمل حرة فيحصل على الحكم بالحج ان
الحرم بالحج لا يتغير حال بلانها كالحاق المتبادر اليه ان التبادر من بعض التخلل اذ ادا
وتسمى بغير حرة العفة وطوان الاضافة وكه خارج الحج وانظر لودخله المثل من الغروب
ويعمل فيها الا بعد الغروب والظالم على ان دخول لغيره ولو حره المود المثل لغيره
مع بعد الغروب واره منصوصه اذ الخطا وان يبيد في الزمان وقوله بما تكلم
يشترط الكون الزمان في وقت من المكاني متعلق باني ومن لا يتداه العاقبة ومكانه
ان لم تظرف لغو ولا يعمم حال الحج بهو تفسير للضمير او اجاني كان مفيضا